



ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N°

10654

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المركز الوطني للفلاحة
30. نهج آلان سافاري - 1002 تونس

F

1



10654

ONAGRI
TUNISIE

الدعم المحلي للفلاحة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

حظي ملف إصلاح السياسات الفلاحية والتبادل التجاري للمنتوجات الفلاحية باهتمام عالمي منذ انتهاء حولة المفاوضات متعددة الأطراف الأخيرة التي تعرف بحولة الأوروبي.

وتعرض هذه المذكرة إلى الدعم المحلي الذي تقدمه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وعددها 30 دولة وهي تعتبر الدول المؤثرة في المفاوضات الفلاحية الجارية حاليا في إطار المنظمة العالمية للتجارة على غرار : الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان، أستراليا، وبالتالي على التوجهات العامة للسياسات الفلاحية وتطبيقها.

ويتوي التقرير على مؤشرات تخص : المستوى الجملي للدعم المحلي للفلاحة وتوزيعه بين مختلف البلدان إضافة إلى استعمال هذا الدعم كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الفلاحية من خلال دعم أسعار المنتوجات الفلاحية أو دعم مستلزمات الإنتاج أو الدعم المباشر لدخل الفلاحين، إلى غير ذلك من أشكال الدعم.

1 - المستوى الجملي للدعم المحلي بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

بلغ الدعم المحلي خلال سنة 2000 ما قدره 245,5 مليار دولار مقابل 273,5 مليار دولار سنة 1999 أي بانخفاض يساوي 28 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الجمالية للإنتاج تبلغ 631,5 مليار دولار سنة 2000 بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهو ما يفضي إلى أن نسبة الدعم المحلي المقدم للقطاع الفلاحي بهذه البلدان يساوي حوالي 39% من القيمة الجمالية للإنتاج الفلاحي، وهو ما يبرز كذلك المستوى المرتفع للدعم بهذه المنظمة.

بحساب مليار دولار

2000	1999	
631.6	653	قيمة الإنتاج
245.5	273.5	مستوى الدعم
%39	%42	النسبة المئوية

وتبرز المعطيات المتوفرة أن تقلص حجم الدعم خلال سنة 2000 لم يتأت من إدخال إصلاحات هيكلية جوهرية في السياسات، الفلاحية، وإنما يعود بالأساس إلى الارتفاع في الأسعار العالمية بنسبة 11% وإلى الترفيع في الأسعار الداخلية بهذه البلدان بنسبة 5%.

2 - توزيع الدعم المحلي حسب البلدان :

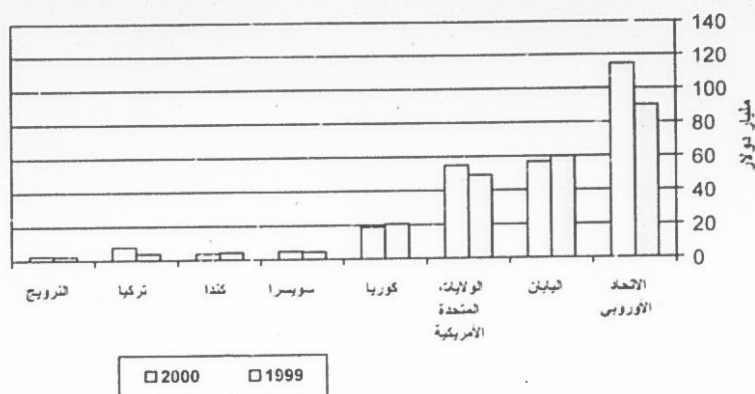
تفاوتت مستويات الدعم من بلد إلى آخر فمن مجموع 245.5 مليار دولار ستأثر الاتحاد الأوروبي لوحده بقيمة 90 مليار دولار وهو ما يمثل 37% من المجموع العام. أما اليابان فقد قدمت خلال سنة 2000 دعما يساوي 60 مليار دولار أي 24% من الدعم الإجمالي. وخلال نفس السنة تمتع الفلاحون الأمريكيون بدعم بلغ 49 مليار دولار وهو ما يعادل 24% من مجموع الدعم.

تبرز هذه الأرقام أن هذه الدول الثلاث (الاتحاد الأوروبي، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية) تمثل لوحدها 81% من مجموع الدعم المحلي المقدم خلال سنة 2000 من قبل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أي ما يساوي 199 مليار دولار.

توزيع الدعم المحلي حسب البلدان وحسب الأهمية

بحساب مليار دولار

2000	1999	
90.2	114.6	الاتحاد الأوروبي
60	56.6	اليابان
49	54.8	الولايات المتحدة الأمريكية
20.6	18.8	كوريا
4.4	4.8	سويسرا
4.3	3.6	كندا
3.8	7.7	تركيا
2.2	2.5	الترويج



3 - توزيع الدعم حسب المنتجات

تبرز المؤشرات أن توزيع الدعم المحلي الإجمالي بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب المنتجات يعطي أسبقية لقطاع تربية الماشية حيث بلغ الدعم المحلي للألبان 39.1 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 16% من مجموع الدعم، يليه بعد ذلك قطاع لحوم الأبقار بمبلغ 25.4 مليار دولار (10%)، ويأتي قطاع الحبوب في المرتبة الثالثة بما قدره 16.3 مليار دولار ثم قطاع الذرة (13.4 مليار دولار).

توزيع الدعم الإجمالي حسب القطاعات :

القطاع	الدعم بحساب مليار دولار
الألبان	39.1
لحوم الأبقار	25.4
الحبوب	16.3
الذرة	13.4
الحبوب الثانوية	7.5
الدواجن	6.8
السكر	5.8
الحبوب الزيتية	6.2
الأغنام	3.5
البقيش	1.4
منتجات أخرى	120.1

65% في الاتحاد الأوروبي، ونسبة 56% في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يتعدى نسبة 34% في أستراليا.

الخلاصة :

على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة منذ سنة 1995 تاريخ دخول هذه الالتزامات حيز التنفيذ وذلك بهدف التخفيض في الدعم المحلي بنسبة 21% إلا أن المتقدمة وبنسبة 13% بالنسبة للبلدان النامية من مستوى أولى يبلغ 198 مليار دولار، فإن الدعم المحلي المقدم من قبل مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يفوق المستوى المعلن منه لدى المنظمة العالمية للتجارة.

غير أنه على الرغم من هذا التفاوت فإن بعض آليات الدعم المحلي المعتمدة من قبل هذه البلدان مسموح بها حيث أنها لا تخضع إلى تعهدات أو التزامات طبقاً لبند اتفاقية الفلاحة في إطار المنظمة العالمية للتجارة (العلبة الخضراء).

يلاحظ كذلك أن أشكال وآليات الدعم لدى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مازالت تعتمد بالأساس على دعم أسعار السوق، وهو ما يوحى بأن ملف الفلاحة في المفاوضات الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة سيكون صعباً وخاصة بالنسبة للعنصر المتعلق بالدعم المحلي.

FIN

5

VUES